في لبس كبير فلم يتعامل مع النصوص بحرص وحذر واكتفى في معظم الدراسة بنقل تلك النصوص كما هي ، معتقدا بذلك انه يلتزم جانب الموضوعية بنقل آراء ومواقف مجزأة ومتباينة .

موضوعيا هل نجح الكاتب في عرضه للافكار الاساسية في الدراسة بأمانة علمية صحيحة ؟ ثمة تحفظان يلقيان كثيرا من الشك على نجاح الكاتب في هذا الامر : اولهما : استناد الكاتب في معظم مصادره الى مراجع غربية لم تتفهم جملة عوامل ذاتية وشعبية في المنطقة مع غياب شخصية الباحث الفاحص والمحلل كما أسلفنا . ثانيهما ان الكاتب موظف في السلك السياسي الاردني (ص ٩) وبالتالي لن يحتمل تلك الموضوعية التي ادعاها في مقدمة كتابه عند عرضه لمواقف الاسرة الهاشمية . فالمحافظة لم يتلمس ذلك التناقض القائم بين مواقف الحركة الشعبية ومواقف الاسرة الحاكمة وعمد الى تمييعه او اخفائه في معظم الاحيان . بينما الغى دور حركة التحرر القومي التي عاشتها المنطقة في الخمسينات ونضالاتها وصور تلك الحالة الجماهيرية بقوله : « ان الدعاية المصرية أخذت تغزو العالم العربي . ووجدت من يستجيب لها في صفوف الجيل الناشىء » (ص ٢٢١) . وفي مناسبة اخرى عندما استقال عدد من الوزراء الوطنيين احتجاجا على محاولة جر الاردن للتوقيع على معاهدة الانضمام لحلف بغداد عرض الامر على انه اجراء خاص بـ « فلسطينيين » فقط وحرص على الترديد ان خلافا قد وقع فجأة بين الوزراء الفلسطينيين والوزراء الاردنيين (ص ٢٣٧) .. هكذا اذن فالخلاف في رأي المحافظة لم يأت محصلة لحالة جماهيرية عاشها الاردن . ثم ان الاردنيين كانوا راغبين في الانضمام الى حلف بغداد !! وعندما يصل المحافظة في نهاية كتابه الى تصفية الحركة الوطنية وضرب المنجزات الديمقراطية للحكم الوطني (١٩٥٧) مع بدء سياسة التدخل الاميركي ومشروع ايزنهاور يتناول ذلك الانعطاف التاريخي الهام بلهجة تبسيطية تآمرية ويعرضها على اعتبار انها مجرد خلاف عارض بين الملك وحكومة النابلسي التي شجعت سياسة التقارب مع الاتحاد السوفياتي ، ولم يحبذ الملك تلك الخطوة بل رأى الموافقة على مشروع ايزنهاور رغبة منه في تحسين اوضاع مملكته الاقتصادية والحد من النشاط المتزايد للشيوعيين (ص ٢٧٣ ، ٢٧٤) . لقد تجاهل الكاتب حقيقة الصراع وابعاد المؤامرة الاميركية ليبرر للملك موقفه .

لقد انهار تماما ذلك الادعاء بالموضوعية عندما جند الكاتب نفسه لتبرير تلك الادوار التي لعبتها الاسرة الحاكمة ولجأ الى عملية تزييف معلنة ومفضوحة في أكثر من موقف . فهو يعترف بالموقف « الغامض والمتناقض » للامير عبدالله تجاه الثورة في سوريا الا أنه يعود ليدافع بطريقة غوغائية مبينا أنه مع ذلك فالامير عبدالله متعاطف مع الثورة السورية وان هذا الزعم لا يرقى اليه الشك « باعتباره احد انجال الحسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى . خاصة وان سوريا لم تغب عن خياله قط » (ص ٦٠) !! وهو يبرر للامير عبدالله اتخاذه موقفا معارضا لوالده في التوقيع على المعاهدة الحجازية ــ الانكليزية بعد أن الحسين بن علي التوقيع عليها ويسوق لذلك اقتباسا حرفيا عن تيسير ظبيان ــ أحد أولئك المنحازين الذي حاول المحافظة ان يتميز عنهم « بموضوعيته » ــ فيقول : « كان الامير عبدالله يدرك جيدا في هذا الموقف ان الوجود البريطاني في الشرق الاوسط حقيقة سياسية وعسكرية لا يستطيع أحد أن يتنكر لها . ولذا لا بد من التعاون مع الانكليز لتحقيق آمال العرب السياسية ما دام العرب عاجزين عن مقاومة قوات الاحتلال ومختلفين فيما بينهم » (ص ١٤١) .

لقد أدخل المحافظة في كتابه اصطلاحا خاصا للملك عبدالله سماه باتجاه « المعتدلين » في القضية الفلسطينية ، مقابل اتجاه « المتطرفين المزايدين » (ص ١٥٥) . وتحدث بطريقة مبتذلة عن « الملك الفذ » (ص ١٩٦) « والملك الواعي الذي استطاع ان يحفظ عرشه بحفظ التوازن بين قوتين متعارضتين هما قوة الشعب وقوة بريطانيا » (ص ١٩٣) . ان حماس المحافظة للقيام بهذه المهمة اوقعه في أخطاء اخرى في التاريخ يمكن للقارىء العادي للدراسة ان يضع يده عليها بسهولة ، فهو يحاول ان يوحي في بداية كتابه (ص ٣٣) بأن الامير عبدالله كان يقود حملة عسكرية من ألفي مسلح لتحرير سوريا علما بأنه لم ترافق الامير سوى قوة محدودة من الهجانة ضعيفة التدريب كانت بمثابة حرس خاص له كما تجمع بذلك معظم المصادر .. وثمة جهالة اخرى وقع فيها الكاتب عندما ذكر « ان جيش الانقاذ